الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الإقصاء والتهميش إلى التمكين

Human security and human rights of exclusion to empowerment

أ. مشري سلمى (أستاذة مساعدة قسم أ)

كليـة الحقــوق والعلوم السياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف -2-

younes.yahya2015@gmail.com

تاريخ الإيداع:2017/02/15 تاريخ المراجعة:2018/06/27 تاريخ القبول:2018/06/28

الملخص

نظرا لأن العالم أصبح في تحرك وتطور متزايدين، بحيث تسود اللامساواة واللاعدالة وارتفاع حدة التهديدات التي أصبحت تنبع من المواطن ومن النسيج المجتمعي للدول ليصبح عابر للحدود، فإن هذا المقال يهدف إلى إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الإنساني وتوضيح ما يمكن أن يقدمه من جديد في مجال تكريس وحماية حقوق الإنسان، فهو من يعمل على نقل هذه الحقوق من مجال الإهمال والتهميش إلى التمكين الحقيقي الذي يخلق المواطن الصانع لأمنه، ليصبح هذا الأخير هدفا للأمن وليس هدفا للعنف والدمار.

يبقى الأمن الإنساني ربما أهم مقصد من مقاصد الأمم والذي يمكن أن يرتقي ليشكل حقا أساسيا، خاصة لأولئك الذين يبحثون عن نظام أمني قوي للخروج من انتهاكات حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الامن الإنساني، حقوق الانسان، محورية الفرد، التمكين.

Abstract:

Because the world in a move thatisincreased and so the evolution of inequalitytheseprevail injustice and heightenedthreatsthatbecome stem from the citizen and the social fabric of the states, thisreseataims to shed light on the concept of humansecurityand to whatcanbeofferedagain in the field of consecration and protection of human right is of the work on the transfer of theserights in the fieldof neglect and marginalization to real improvementthatcreatescitizen manufacturer of safe to become the latter targetsecurity and not end to violence and destruction.

Humansecurityremainsperhaps the most important destination for the purposes of the U.N whichcouldrise to a fun damentalspecialthose to who are looking for a strongsecurity system to get out of rights violation human.

Keywords: human Security, human rights, empowerment, the centrality of the individual.

www.manaraa.com

المقدمة

مسألة الأمن كانت ولا تزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والجماعات منذ القدم، حيث كان الكل يسعى لما يجنبه الخوف والضرر، وما يوفره له من استقرار وأمان. وأن السبب الرئيسي الذي يلح ربما على ضرورة اعتماد نموذج أمني جديد كنموذج الأمن الإنساني هو عدم نجاعة الأساليب المستخدمة بصورة تقليدية للقضاء على القهر، الظلم، الحرمان، التهميش، الإقصاء وحماية حقوق الإنسان، إذ لم يصبح لها فعالية كبرى لدى العالم، حيث أصبحت تشكل وسيلة لتأجيج العنف أكثر ضد المواطنين وقمع حرياتهم.

وعلى هذا الأساس نجد أن الأمن الإنساني يرتبط أساسا بوجود نظام سياسي يحترم حقوق الإنسان الأساسية، فهو "حالة تمكين الفرد من حقوقه في ظل غياب القهر ومختلف انتهاكات حقوق الإنسان"، خاصة وأن حقوق الإنسان هي لب وهدف لكل نظام أمني، فهي تعد جوهر الأمن الإنساني، مما يثير اهتماما متزايدا به، فهل وجود نظام أمني إنساني متفتح ومتطور يؤدي إلى اعتبار الفرد محور للتعمير والبناء والقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان؟

ومن هذا المنظور يستدعي الإجابة على هذا السؤال الرئيسي البحث في الواقع الحقيقي للأمن الإنساني وفي دعائمه المتجسدة في حقوق الإنسان، وهو ما يستدعي طرح بعض التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن المشكلة الرئيسية:

ما مدى مساهمة الأمن الإنساني في تعزيز حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكاتها؟

1- فما هو تعريف الأمن الإنساني؟ وما هي أهم الأسس التي يرتكز عليها؟

2- كيف يمكن للأمن الإنساني أن يشكل دعامة أساسية في حماية وصيانة حقوق الإنسان؟

ونظرا إلى طبيعة الموضوع وتوافقا مع الإشكالية المطروحة تم تفصيل البحث في مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: يتناول حقوق الإنسان كموضوع وهدف للأمن الإنساني، ويتضمن مطلبين: **الأول** يتضمن مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني. **والثاني**، يحتوي على أسس ومبادئ تكريس الأمن الإنساني.

المبحث الثاني: ويتطرق إلى التوجه التمكيني للأمن الإنساني في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.

ويحتوي مطلبين: **الأول**، يتضمن إيجاد مفهوم جديد لحقوق الإنسان في حياة خالية من المخاطر. **والثاني:** يطرح فكرة التمكين الحقوقي وسبل مواجهة الأزمات.

المبحث الأول: حقوق الإنسان كموضوع وهدف للأمن الإنساني

شكلت الإنسانية ولازالت ركيزة وهدفا أساسيا في التمتع بقوة أخلاقية وقانونية قوية، كون أن حقوق الإنسان أصبحت لا تشكل هدفا للحاكمين أكثر من المحكومين، لكنها أيضا وفقا لنهج الأمن الإنساني أصبحت تشكل هدفا للمحكومين أولا، ثم الحكام ثانيا[1]، وهذا ما يظهر أهمية الأمن الإنساني من خلال أخذه بمفهوم الحقوق نفسه، وأن الأساس المنطقي له مستمدا من حقيقة أن الأفراد هم وحدهم من يمكنهم تحرير أنفسهم من العنف والخوف والحاجة، من خلال مسائلة واضعي السياسات وغيرهم ممن يكون لأعمالهم تأثير على حقوق

[1] أنيسة أكحل العيون: الأمن على اختلاف أبعاده الغذائي، البيئي، الإنساني، دون عدد الطبعة: إفريقيا الشرق-المغرب، 2012- ص ص152-153

www.manaraa.com

الأفراد، فهذه الأخيرة تنطوي على واجبات وهي تتطلب المحاسبة والمراقبة التي تدخل في صميم ما يهدف إليه التوجه نحو الأمن الإنساني[1] .

وعليه ليس مستغربا أن ينبثق مفهوم الأمن الإنساني من تصور لنموذج متطور لحقوق الإنسان، خاصة وأن من أهم مبادئه هو أن الفرد قادر على حماية نفسه وحقوقه وصيانة أمنه، وما الدولة إلى حارسة وساهرة على حماية هذه الحقوق والعمل على ترقيتها، لذلك فالعلاقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان واضحة، لأن الأول يكون غائبا إذا ما حرم الفرد من حقوقه، والثانية لا يمكن أن تستقيم إلا في وجود نظام أمني خال من العنف والتهديد به[2].

المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني

إن حقوق الإنسان هي حقوق يتمتع بها كل شخص لأنه إنسان، وهي بهذا المعنى حقوق عامة يمتلكها جميع الأشخاص دون استثناء، تحمل في طياتها أصناف عديدة من بينها حقوق المواطنة وبعبارة أكثر دقة الحقوق المدنية والسياسية، التي تنشأ عن عضوية شخص ما في مجتمع سياسي، وهذه الحقوق تشكل لب وجوهر الأمن الإنساني الذي يعبر عنه "بمجموع الحقوق الديمقراطية التي تمكن الناس من أن يحيوا حياة كريمة ومرضية"[3]،

كما أن حقوق الإنسان هي المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار الأمن الإنساني، فلا يمكن قبول هذا الأخير في غياب الاعتبارات الإنسانية كونه المحرك الأساسي للتغيير والحداثة السياسية ومنقذ أساسي من العنف عبر التحرر من الخوف والتمكين من الحقوق.[4]

الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان

إن مصطلح حقوق الإنسان هو مصطلح تم تداوله منذ القدم، أين أكدت عليه الديانات السماوية سابقا، ثم شعوب الأمم المتحدة في ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 ووافقت الدول المنظمة فيه عام 1948 من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد المؤشر الرئيسي للتقدم البشري في مجال الاحترام العالمي لهذه الحقوق[5]، حيث تضمن هذا الإعلان ثلاثون مادة ،تشتمل على المبادئ العامة لحقوق الإنسان، كما صدر ملحقان لهذا الإعلان عام 1966 يتعلقان بالحقوق المدنية والسياسية ثم الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية، وهو ما يوضح حجم التباين والاختلاف في تعريف حقوق الإنسان، فليس هناك تعريف موحد بالنسبة لجميع الدول على اختلاف ثقافاتها واعرافها، وعليه فهي حقوق عامة وأساسية لكل مجتمع وهي النواة الحقيقة لعيش الإنسان بكرامة، فهناك من يعرفها بأنها " مجموعة من المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة لعموم الأشخاص وفي أي مجتمع دون تمييز بينهم بغض النظر لاعتبارات الجنس، اللون، العرق، العقيدة السياسية أو الأصل الوطني أو أي اعتبار آخر".[6]

---

[1] محسن عوض، علاء شلبي وآخرون: دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013، ص ص71-72

[2] Richard A.Mathew ; jou Barnett ; Global envirenemental change and human security ;printed and bound in the united states of america ; 2010 ; P P13-14

[3] سايمون كاني: ترجمة محمد خليل: عدالة تتخطى الحدود، نظرية في السياسة العالمية، الطبعة الأولى: المركز القومي للترجمة،القاهرة 2013 ص128

[4] فهيل جبار جلبي: ضمانات حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى: دار القنديل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 ص29

[5] أنيسة أكحل العيون: الأمن على اختلاف أبعاده، المرجع السابق، ص244

[6] بومدين احمد بلخثير: حق الحياة البشرية، الطبعة الأولى: دار حزم للطباعة والنشر، 2009، ص60

www.manaraa.com

وتعرف حقوق الإنسان كذلك وفقا لما ورد في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لعام 1999 والذي تضمن بصورة غير مباشرة معالم الأمن الإنساني أن " حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق الحريات الأساسية وكرامة الإنسان"، ويرى آخرون أنها " الحقوق الممنوحة لكل فرد والمتضمنة الحق في الحرية من الاضطهاد والحق في الاختيار...إلخ"[1].

الفرع الثاني: تعريف الأمن الإنساني

إن تعريف الأمن الإنساني هو مصطلح قديم ، حديث ، قديم من حيث مبادئه وحديث من حيث تسميته، وهو يعني " **أمن الإنسان من الخوف والقهر ولعنف والتهميش والتحرر من الحاجة ومن الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي**"[2] وعلى الرغم من الإجماع الواسع لهذا التعريف واعتباره أكثر إيضاحا، غير أن هناك تعاريف أخرى موضحة أكثر لمفهوم الأمن الإنساني على أن "**الناس بإمكانهم ممارسة خياراتهم بسلامة وحرية** "، ونجد من جهة أخرى البعض الآخر مثل SadakoOyata وJohan Cels يذهبان إلى أعمق من ذلك من خلال اعتبار الأمن الإنساني " **مجموع عمليات حماية حقوق الإنسان الضرورية لبقاء الإنسان والتنمية**" أي حماية حقوق الإنسان من التهديدات المختلفة والخطيرة ثم تمكين الأفراد وتطوير قدراتهم لتحقيق خياراتهم بذاتهم من جهة أخرى[3].

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أن البداية الفعلية لتصعيد النقاش حول الأمن الإنساني على المستوى الفقهي كانت تحت رئاسة محبوب الحق وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من المخاطر المتنوعة وعلى رأسها الأمراض، الإرهاب، الفقر، المخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل[4].

ويأتي التأكيد على هذا المفهوم بالتبعية لبرنامج الأمم المتحدة ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي يعد بداية ميلاد مفهوم الأمن الإنساني والذي عرفه على أنه " التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"، لأن من أهم الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الإنساني هي الفقر، الجوع، عدم المساواة، العنف، الصراع[5].

الفرع الثالث: أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني

إن جوهر الأمن الإنساني قائم على حقوق الإنسان وتطورها، فعلى الرغم من أن الكثير من الدارسين في هذا المجال، يعتبرهما شيئا واحدا لاحتواء كلاهما لمجموع الحقوق والحريات، إلا أن مفهوم الأمن الإنساني يخطو خطوة ابعد وأعمق من توافر الحقوق وحسب، فهو يحتوي بالإضافة إلى ذلك التمكين الفعلي والإصلاح المؤسسي، وخاصة إصلاح المؤسسات الأمنية[6].

---

[1] فهيل جبار جبلي: ضمانات حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع، المرجع السابق، ص29

[2] برقوق امحند: الأمن الإنساني ومفارقات العولمة. ص 1 www.hurriah.com/index.php/2012-10-10-21-26-48.htm

[3] محمد احمد عاي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان،قسم العلوم السياسية ،جامعة أسيوط
https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf

[4] خولة محي الدين اليازجي، امل اليازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في قانون الدولة العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 28 العدد 2 ،2012 ص525

[5] Caroline Thomas : Global governance ;devlopement and human security ;first published ;by Pluto Press and Arawak publication ;London 2000 ;P9

[6] خديجة عرفة: مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز-قسم الدراسات، ص1-2
http://www.emacs.com/content.asp?contentId=2630

www.manaraa.com

ونستطيع القول أن هناك تكامل بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فإذا كانت الأولى تنطوي على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحريات البشر، فإنه يمكن للأمن الإنساني أن يسهم في تحديد أهمية التحرر من أوجه انعدام الأمن بمستوياته كلها، لأن الحريات المرتبطة بالأمن الإنساني هي فئة من فئات حقوق الإنسان.[1].

كما أن حقوق الإنسان وحريات أي شخص لا يمكن أن تمارس إلا في ظل الأمن والاستقرار، وهذا ما يؤكد عدم انفصال هذه الحقوق عن الأمن الإنساني، حسب ما تم توضيحه في مؤتمر فيينا الصادر عام 1993 "**على أن حقوق الإنسان ذات طابع شامل**"، حيث شدد على أن الممارسة الفعلية لجميع هذه الحقوق بمختلف أبعادها فردية أو جماعية تعد شرط لتطور أكبر لشرعية نظم الحكم ولضمان نظام أمني إنساني مستقر.

المطلب الثاني: أسس ومبادئ تكريس الأمن الإنساني

إن فكرة الأمن الإنساني وإمكانية تكريس حقوق الإنسان قائم على منطق عالمي متكامل ونفعي لحقوق الإنسان يؤسس لحركيات وظيفية ترفع من احتمالات احترامها وتحقيق مختلف الحاجات الإنسانية، أي بناء منطق سياسي يقوم على ديمقراطية عادلة ومشاركاتية، تحقق للمواطن حرية الاختيار والمشاركة في تسيير شؤون الدولة، وبالتالي خلق نظام جودة سياسية تلغي شروط التعسف السياسي والقانوني في سبيل تفادي أوجه الخطر، وتمكن من توافر الضمانات القانونية والدستورية الكفيلة بتحقيق ذلك.[2]

الفرع الأول: الدستور والقانون

إن معظم دساتير العالم تتضمن بشكل ضمني مبادئ الأمن الإنساني وتشكل ضمانة له في ذات الوقت، من خلال اهتمامها بحقوق الإنسان وبأوضاع المواطنين، لتحيل فيما بعد إلى القوانين الأخرى كيفية تنظيمها وحماية هذه الحقوق من أي مخالفة، وإلا تعرضت لعدم الدستورية، لذلك فالدستور يساعد الأفراد على الاستناد إلى هذه الحقوق والواجبات انطلاقا من مبدأ سمو الدساتير.[3]

إن ما يمنح الأمن الإنساني قيمة دستورية هامة هو مساهمته بدور كبير في فرض الشرعية القانونية بتركيزه على الفرد، هذا الأخير الذي يتلقى من الشرعية الدستورية حقوق أساسية باعتباره إنسانا تفرض عليه واجبات تضفي عليه كذلك الصبغة الإنسانية وتملي عليه احترام الآخرين.[4]

وعليه تجدر الإشارة إلى أن مبادئ الأمن الإنساني نجدها مستنبطة من روح الدساتير ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كذلك، وان روح هذا الإعلان جاءت لتجسيد مفاهيم كانت سائدة وتوضحها، ومن بينها قضية تكريس حقوق الإنسان وضرورة تفعيلها.[5]

كما يشكل الدستور ضمانة أساسية للأمن الإنساني، فإن القانون كذلك يشكل أهم ضمانة لكفالة حقوق المواطن في مواجهة سلطات الدولة ضد التعسف والظلم من خلال توفير المعايير القانونية التي تتضمن احترام حقوق الإنسان، حيث أضحت هذه الأخيرة بعداً من أبعاده.[6]

---

[1] محي الدين اليازجي، أمل اليازجي، المرجع السابق، ص540.

[2] أدرى صفية، اشراف صالح زياني: دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-السنة الجامعية :2011-2012، ص44

[3] غسان هشام الجندي: الراحة والريحان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى: دائرة المكتبة الوطنية، الأردن،2014 ص43.

[4] أيمن محمد البطوش: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص 43

[5] نفس المرجع ص43.

[6] Daniel lochak: les droits de l'homme ; édition 2002 Paris. P63.

www.manaraa.com

وتنبع أهمية الأمن الإنساني من الناحية القانونية، في أن المواطن في حد ذاته يعتبر مصدر أساسي للتشريع، لما له من أثر فعال في عملية التفاعل في بناء مجتمع حديث، وهذا التفاعل يؤدي إلى التأثير المتبادل في عملية التطوير والتغيير نحو الأفضل.[1]

إذن إن الأمن الإنساني يعد عنصرا أساسيا في مفهوم القوانين في حد ذاته، فالقانون يستهدف قيام مجتمع منظم، وهو من أهم خصائصه ووحدة تشريعه، فهو لا يزدهر في نظام سياسي مضطرب ولا يتحقق إلا من خلال مجموعة من القواعد القانونية، وتوحيد التشريع الذي يؤدي إلى تحقيق غايات الأمن الإنساني التي تمكن المواطن من معرفة لحقوقه والتزاماته، وهذه بالذات أهم قواعد إرساء الأمن الوطني، الدولي، العالمي، الإنساني[2].

الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية

إن النظام السياسي هو ذلك النظام الذي يوفر فرصا مستمرة لتغيير طرق سير الحكم والحكام وهو الآلية التي تسمح لأكبر نسبة من المواطنين بالتأثير على مبدأ المنافسة العامة التي تجد أساسها في المشاركة السياسية الفاعلة[3]. والأمن الإنساني يشكل هو الآخر وفقا لنموذج العمل السياسي إلى جانب التمثيل السياسي المبني على الحقوق الفردية أرقى صورة للديمقراطية، والفاعلون فيه هم الأحزاب السياسية التي تشكل حركات لا تقوم بعمل سياسي بعيداً عن تدخل المواطنين في تسيير شؤون حياتهم اليومية.

كما أن الأمن الإنساني يقوم أساسا على الديمقراطية التشاركية فهو يركز على أولوية المشاركة والعمل الجماعي في قضايا مهمة للسياسة العامة، وما يؤكد ذلك تزايد المعضلات الحديثة المرتبطة بالعولمة والتي أفرزت ولازالت تفرز تحديات خطيرة تحتاج إلى التشارك لمواجهتها، فالديمقراطية ليست فقط مجرد تصويت وانتخاب، وإنما هي تشتمل على مبادئ وقيم أساسية تمكن الفرد من حقوقه وواجباته[4].

وعليه فإن الأساس الذي يقوم عليه الأمن الإنساني هو أن الشعب أو المواطنين هم مصدر السلطات وأصحاب الحق الوحيدين في ممارسة وظائف الحكم ومسؤولياته، أو ما يسمى "بالحكم المواطني" "الشعبي" النابع عن الجودة السياسية والكفاءة الأمنية الراشدة التي يدعمها تواجد الأمن الإنساني[5].

الفرع الثالث: المجتمع المدني ووسائل الإعلام

إن المجتمع المدني هو شبكة من العلاقات الإنسانية المكونة من الأفراد والجماعات، فهو يساهم بقدر كبير في ضمان احترام حقوق الإنسان ويعتبر الأسلوب الأمثل لإحداث التغيير والعمل على بناء وتعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على قيم السلام وقبول الآخر.[6]

---

[1] إبراهيم الراوي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن. 2010 ص357

[2] عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري: القانون ابن الحياة، جدلية الربط بين التشريع والقانون والحياة، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت-لبنان 2013. ص363

[3] اليأس ابو جودة: الأمن البشري وسيادة الدول، الطبعة الأولى، الناشر: مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،2008، ص ص35،29.

[4] باسل البستاني: جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين، الطبعة الأولى: مركز دراسات الوحدة العربية، الرياض،2009، ص ص101-102.

[5] علي عباس مراد: المجتمع المدني والديمقراطية، الطبعة الأولى: دار زهران للنشر والتوزيع،2011، الاردن، ص44.

[6] فهيل جبار جلبي: المرجع السابق، ص237.

www.manaraa.com

وبما أن الأمن الإنساني تحدده أساسا مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الفرد والتي تستند إلى القوى الشرعية لمواطنة مفعلة أو عضوية مسئولة في مجتمع مشكل سياسيا، فانه قد ينظر إلى المجتمع السياسي كمجتمع مدني، يحمل معنى المساواة بين حقوق والتزامات أعضائه المنظمين إليه والذين يمثلون المصدر النهائي للقوة السيادية على مجالات حياتهم[1].

إن المجتمع المدني يشكل أساسا متينا للأمن الإنساني، وذلك من خلال الارتقاء بالفرد المواطن وبث الوعي فيه وتهيئته للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفاهيم وقضايا الأمن الإنساني وخاصة محاربة أوجه الظلم والتعسف والتهميش والإجرام والصراع[2]، ولوسائل الإعلام أيضا أهمية بالغة في التأسيس للأمن الإنساني، إذ يتطلب الوعي بمبادئه مستوى من التربية على حقوق الإنسان بنقل ثقافته ومبادئه إلى كل المواطنين دون تمييز وتعريفهم بأهمية الدور الذي يشكله الأمن الإنساني في معالجة قضاياهم وإيصال أصواتهم إلى من يحكمهم عبر الاعتماد على وسائل الإعلام هذه الأخيرة التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم والاطلاع على الأفكار والمعلومات التي ترتبط ارتباطا متينا بحقوقهم الحياتية.[3]

كما أن للتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الإعلام آثار واسعة على النطاق على الفرد والدولة، التي قد تفرض إعادة النظر في الأساليب التقليدية، بطرح أساليب جديدة تستوعب التكنولوجيا الرقمية الجديدة اعتمادا على نموذج الأمن الإنساني، الذي يمكن له أن يعالج انعكاسات هذه التطورات على النظام السياسي وعلى صياغة وصنع القرارات في الدولة[4].

وما يؤكد أكثر على صدقيه العمل الإعلامي من إشاعة الأمن الإنساني هو ما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946 في المادة 59 التي تنص على "**أن الحرية المعلوماتية حق أساسي من حقوق الإنسان**" وأيضا القرارات 3 و4 الذي اعتمده المؤتمر العام لليونيسكو في دورته السادسة والعشرين والذي يقر بان " **الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديمقراطي"، لأنه كلما كانت وسائل الإعلام أكثر شفافية وأكثر مصداقية كلما كانت الإنسانية أكثر أمنا واستقرارا**[5].

المبحث الثاني: التوجه التمكيني للأمن الإنساني في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان

إن التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية البارزة والمتسارعة التي شهدها العالم، وما تخلفه من تأثيرات ايجابية على الأمن والاستقرار على الصعيد المحلي والدولي تتطلب بلورة رؤى وأفكار أمنية جديدة تكون أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات الأمنية المطروحة حاليا، لذلك فإن من الأهمية بمكان إعادة النظر في مفهوم الأمن ذاته، لأن النظرة التقليدية التي كانت متوقفة على مكافحة الجريمة من ناحية وتحميل المسؤولية في ذلك للأجهزة الأمنية من ناحية أخرى لم تعد تتماشى مع مقتضيات العصر الحديث[6].

[1] جون فريدمان: ترجمة ربيع وهبة: التمكين سياسة التنمية البديلة، الطبعة الأولى: المركز القومي للترجمة، القاهرة،2010، ص131.
[2] فهيل جبار جلبي: المرجع السابق، ص237.
[3] فهيل جبار جلبي، المرجع السابق، ص ص 241-242.
[4] يوسف محمد الصواني: نظريات في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى: دار منتدى المعارف،2013، لبنان، ص191.
[5] عزيزة عبده: الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، الطبعة الأولى: دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2004، ص ص38-39.
[6] معتز عبد الحميد: الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، الطبعة الأولى: دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص 348.

www.manaraa.com

وعلى اعتبار أن الأمن الإنساني كنموذج فكري جديد قائم على منطق التمكين، فإنه يتعين على الدول الاعتماد عليه، عبر خلق مجال تمكيني يمكن فيه المواطن من حقوقه وحرياته، هذه الأخيرة التي تعد من الشروط المهمة لتحقيق الأمن والسلام والمصالحة واحترام الدولة لحياة مواطنيها بما يؤدي إلى حماية هذه الحقوق من[1].

المطلب الأول: إيجاد مفهوم جديد لحقوق الإنسان في حياة خالية من المخاطر

إن الاعتقاد السائد بأن حركة حقوق الإنسان القائمة اليوم على المستوى الدولي، هي حركة تتولاها أو تتحكم بها الدول والحكومات، التي تثبت أنه غالبا ما تستغلها لعمل سياسي أكثر مما هو اهتمام حقيقي بحقوق الإنسان في حد ذاتها، بيد أن هذا الأسلوب خال من الإنسانية وان حقوق الإنسان هي حركة إنسانية عالمية يتحكم بها المواطنون أنفسهم ثم مؤسسات وهيئات اجتماعية تقف في الغالب في وجه الحكومات التي تتخذ من حقوق الإنسان وسيلة للممارسات الخاطئة واللامسؤولة[2].

ونظرا لأن حقوق الإنسان بحاجة إلى منطق جديد، فإنه يتعين شعوب العالم أن تستقبل فكرة الأمن الإنساني كبديل سلمي ومغاير للسياسات القديمة، فهو يرتكز على حقوق المواطن، هذه الأخيرة التي تفترض وجود امن حقيقي، بل وجود دولة حديثة ديمقراطية تكون مسؤولة أمامه.[3]

إن من حق الشعب مساءلة ومراقبة حكومته عن كيفية استعمالها لسلطاتها وموارد شعبها والشفافية في التوصل الكامل إلى المعلومات عن أعمالها في جو يسوده التنافس من أجل اختيار من يحكم وهما شرطان أساسيان من شروط الأمن الإنساني[4].

تشكل حقوق الإنسان مسالة في غاية الأهمية، وإنما تشمل بوضوح على المحاسبة كما تهدف الحماية التي يوفرها الأمن الإنساني إلى إتاحة الفرص لكل فئات المجتمع، بما فيه المؤسسات بالمشاركة في تحصيل الحقوق، وتسليط الضوء على حقوق المهمشين والمستعبدين الذين يمكن إعطاؤهم أولوية في الحماية عن غيرهم، كالمرأة، الأطفال، الفقراء، المرضى...إلخ[5].

الفرع الأول: محورية الفرد كهدف للأمن الإنساني

إن الأمن بصورة عامة هو الشعور بالطمأنينة الذي من خلاله تتحقق رعاية الفرد وحمايته ووقايته من الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي ومن خلال ممارسة الدور الوقائي والعلاجي الكفيل بضمان كل حقوقه وحرياته، فهو يعد الأساس الجوهري لوجود الأمن الإنساني، ويظهر ذلك من خلال أن الفرد يسعى لتوفير الأمن لذاته ولأسرته ومجتمعه الصغير[6]، خصوصا وانه مع تخطي العالم الأطر التقليدية للسياسات الحكومية وانتشار التحديات

---

[1] فهيل جبار جلبي: المرجع السابق، ص ص 194-195.

[2] أنيسة أكحل العيون: الأمن على اختلاف أبعاده، المرجع السابق، ص132.

[3] جون فريدمان: المرجع السابق، ص40.

[4] تقرير البنك الدولي: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعزيز التضامنية والمساءلة: دار الساقي، بيروت،2004، ص12.

[5] محسن عوض: علاء شلبي: المرجع السابق، ص70.

[6] فيصل بن معيض آل سمير: استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، الطبعة الأولى: الاكادميون للنشر والتوزيع، الأردن،2014، ص118.

www.manaraa.com

الحديثة والمخاطر الجديدة، لم يعد بالإمكان إيجاد حلول ممكنة للمشاكل التي تهدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما قد يدفع إلى امكانية وجود نموذج فكري جديد ينبع من ثقافة جديدة يكون محورها الفرد[1].

وبالتالي تقتضي هذه النظرة الحديثة التغيير في طريقة فهم السلطة وسيادة الدولة وممارساتها حيث أضحت مسالة مشاركة الفرد إلى جانب الدولة في تسيير شؤونها في غاية الأهمية باعتباره شريكاً أساسيا أكثر نشاطا وإنتاجية[2].

وبما أن الهدف من التوجه نحو فكرة الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف ومن الحاجة، فإنه يتعين على الإدارة الحاكمة أن تعمل على صون الأمن للأفراد والجماعات في الدولة، واتخاذ التدابير التي تحول دون انتهاك حقوقه وحرياته[3]فدور الدولة مهم جداً هنا، والركيزة السياسية المتعلقة بوجود نظام سياسي متماسك في غاية الأهمية، حيث يتجاوب مع تطلعات مواطنيه ويتصف بالعدل والوضوح ويحظى بالقبول داخليا وخارجيا، وبالحركية أمام التحديات التي سوف تحصل آنيا ومستقبليا[4].

الفرع الثاني: انتهاكات حقوق الإنسان كعائق نحو تطبيق مبادئ الأمن الإنساني

إن الحاجة إلى الأمن الإنساني كنموذج فكري تغييري تكون دائمة ومستمرة ولا تنقطع، فالخوف يدخل نفس الإنسان فور إدراكه الخطر، وقد يحدث ذلك في لحظة، الشيء الذي يجعل من الأمن الإنساني ربما ضرورة ملحة ملازمة للإنسان في كل مكان من العالم، وقد يفلح الفرد في التخلص من هذا الخوف وقد لا يتمكن من ذلك في غياب الآليات التي تتضمن مجموع الإجراءات الشكلية والقانونية التي تتولى مهمة تحقيق الأمن الإنساني، منها : المشاركة، العدل، المساواة والحد من الممارسات الاجتماعية الضارة والسلوكيات المنحرفة ...إلخ)، وضعف دور الدولة في ذلك وغياب النظام الديمقراطي وانتشار العنف ،الإجرام، والتي تعد من أهم معيقات بناء الفرد في ظل الأمن الإنساني[5].

و لاستعراض أسباب العنف وانعدام الأمن بصورة عامة ونتائجه، يجب النظر في التهديدات التي تشكل الأسباب الرئيسية لموت البشر وإصاباتهم بجروح والتي تؤثر على استقرار المجتمع مثل، النزاع المسلح والعنف غير المباشر وخاصة العنف المسلح[6]، هذا الأخير الذي يسبب الدمار ويعزز شروط العنف ويضعف قدرة المجتمع على المقاومة والتكيف وانتهاك جميع حقوق الإنسان، خاصة حقه في العيش بسلام، وأن هذه التهديدات سواء كانت مباشرة أو غير ذلك كالحروب، فان الدولة باعتمادها على المنطق العنفي تغفل جانبا في غاية الأهمية ألا وهو أن أفراد المجتمع المقهورين والمتضررين جراء هذا الأسلوب من الحكم سوف ينتهجون نفس المنهج في القصاص من دولهم، والأمثلة على ذلك كثيرة خاصة في المنطقة العربية التي تنتشر فيها ما يدعى "بالثورة الشبابية أو الفوران الشبابي"[7].

---

[1] سلام الربضي: المقاربات والمتغيرات العالمية، عصر الدولة وعصر السوق، الطبعة الأولى: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2009، ص140.

[2] نفس المرجع، ص140.

[3] فيصل بن معيض أل سمير: المرجع السابق، ص135.

[4] نفس المرجع، ص135.

[5] محمد الأمين البشري: الأمن العربي، المقومات والمعوقات، الطبعة الأولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 37،34

[6] البرت خت شنابل: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008، ص ص 161،159

[7] يوسف محمد الصواني: نظريات في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، منتدى المعارف، لبنان 2013، ص189

www.manaraa.com

المطلب الثاني: التمكين الحقوقي وسبل مواجهة الأزمات

إن الأمن الإنساني يتطلب نظرة جديدة للسياسات التي هي في حاجة له، وذلك عبر التمكين من الحقوق السياسية والاجتماعية التي سوف تكون كافية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، فهو قائم على منطق التحرر من الخوف ومن الحاجة[1]

كما أن المبادئ التي يتضمنها الأمن الإنساني تظهر أهميتها، من خلال الأخذ بمفهوم الحقوق نفسه، فمتى أخذنا به في رسم السياسات يصبح الأساس المنطقي له مستمدا فقط من حقيقة ان الأفراد لديهم احتياجات واستحقاقات تجاه دولهم، حيث يضفي المنظور المتعلق بحقوق الإنسان المشروعية على الطلب المتعلق بجعل الأمن الإنساني الغاية الرئيسية في تحصيلها[2].

الفرع الأول: التمكين القانوني ودوره في تكريس حقوق الإنسان

إن الأمن الإنساني بوجه عام قائم على تصورين هامين في علاقته مع حقوق الإنسان، ألا وهو التمكين والحماية، إذ لا يمكن تحصيل الحقوق إلا من خلال كفالة التطبيق القانوني الذي أساسه المساواة وعدم التمييز ومنح فرص متساوية للمشاركة في الحياة العامة[3].

كما أن التمكين القانوني جزء لا يتجزأ من تعزيز الوصول إلى العدالة ،حيث تضع العديد من الوثائق الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان التزاما على عاتق الدول الأطراف لتقديم المساعدة القانونية من أجل إنفاذ حق الجميع في الوصول إلى العدالة، وهذا ما تضمنه "دليل النفاذ إلى العدالة" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث ينطلق من فكرة أن حقوق الأفراد وخاصة الفقراء والمهمشين منهم وغيرهم ممن يعتبرون أكثر عرضة للانتهاك والتمييز والاستغلال، عبر الدفاع عن مراكزهم القانونية والتغلب على الحرمان عن طريق ضمان النفاذ إلى كل الحقوق دون استثناء[4]

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمكين بأنه "تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير وأنه عنصر أساسي في نهج الإمكانات" ويشدد على قدرة الأفراد والجماعات على المشاركة في العملية السياسية[5] وعليه فالأمن الإنساني بهذا المعنى سيشكل ركيزة أساسية تساهم في تكريس حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: وضع معايير أفضل لنوعية الحياة وإعطاء شكل جديد للمبادرات الحكومية

إن فكرة الأمن الإنساني في علاقتها بحقوق الإنسان تتطلب توافر شرطين هامين في مسيرتها نحو التغيير والبناء، وخلق نظام أمني إنساني يحتوي المواطن بجميع همومه ومشاكله بهدف الإنتاجية والتعمير، عبر وضع معايير أفضل لنوعية الحياة، أي ضرورة حماية حقوق الإنسان التي يتوقف عليها حسن سير النظام الكوني، عبر توفير الدول للغذاء الصحي والسليم، وضمان سلامة البيئة من مخاطر التلوث، والمحافظة على الأهداف الاقتصادية، بالاعتماد

[1] جون فريدمان: ترجمة ربيع وهبة: التمكين سياسة التنمية البديلة، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة ،2010، ص103
[2] محسن عوض: علاء شلبي: دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2014، ص71
[3] نفس المرجع، ص29
[4] جون فريدمان: المرجع السابق، ص 132
[5] نفس المرجع، ص132

www.manaraa.com

على الكفاءة والإنتاجية في التوزيع والاستهلاك، فضلا عن توفير أفضل الأولويات في جميع المجالات، مما يحقق الجودة في الحياة ولو بشكل نسبي[1].

كما تشكل المبادرات الحكومية أهمية بالغة في فرص الوصول إلى الحقوق في مختلف المجالات، فغالبا ما نجد الحكومات تنفق المليارات لدعم الممارسات السياسية والاقتصادية، لكنها في الغالب تكون ضارة بالإنسان ومدمرة للموارد والثروات بدلا من الإصلاح، لذلك لابد من إيجاد طرق بديلة كفيلة بتحويل السياسات الحكومية إلى آلية من آليات التغيير وضرورة من ضرورات التمكين من حقوق الإنسان وحمايتها من العنف والصراع[2]

فالحكومات الراشدة هي وحدها من تستطيع تجاوز الأزمات والتهديدات وفق منطق التنمية والأمن الإنساني للوصول إلى مجتمعات تقوم على الشرعية العقلانية وعلى المحافظة على القيم والهوية المتكاملة واستطاعة أجهزتها أن تتغلغل إلى جميع أبعاد وزوايا كل مجتمع بما يحقق التوزيع العادل والديمقراطية التشاركية[3]

الخاتمة:

حتى لا نقع في متاهات التباين والاختلاف حول حقوق الإنسان كفرد، مواطن، شعب أو دولة، أو الأمن الإنساني كأمن فرد أو امن دولة، وحتى نتجنب انتهاكاتها ونضمن انتقال الفرد من سياسات الاستبعاد والتهميش إلى التمكين، فان ذلك يبقى مرهون بالممارسة الفعلية والفعالة لحقوق الإنسان القابلة للتطبيق في الواقع المعاش. وحتى لا تبقى حقوق الإنسان لعبة في أيدي الدول المهيمنة، فان الحل ربما يكمن في التوجه نحو توظيف مبادئ الأمن الإنساني التي تظهر من خلال مل توصلنا إليه من نتائج:

- إن تمتع المواطن بأمنه الإنساني يؤسس لتمتعه بقدر مواز من حقوق الإنسان، وان افتقار المواطن للأمن بصفته أنسانا فان ذلك سيحرمه من حقوقه وحرياته.
- إن الأمن الإنساني الذي نأمل أن تأخذ به جميع الدول وتطبقه كنموذج فكري جديد قد يعمل على تحقيق الحماية من المخاطر ويعتبر حقوق الإنسان ثروة حقيقية للأمم.
- إن الأمن الإنساني يتضمن أفكار ورؤى مستقبليه أخرى تعمل على تحقيق الإشباع الحدي من حقوق الإنسان في سبيل تفادي انتهاكها.

[1] انيسة أكحل العيون: الأمن على اختلاف أبعاده الغذائي، البيئي، الإنساني، المرجع السابق، ص 120

[2] نفس المرجع، ص120

[3] نواف حامد قطيش، الأمن الوطني، الأزمات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص48

www.manaraa.com

قائمة المراجع:

1-المصادر:

1- تقرير لجنة الأمن الإنساني، أمن الإنسان الآن، تمكين حقوق الناس وحمايتهم، 2003.

2- تقرير البنك الدولي: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعزيز التضامنية والمساءلة، الناشر: دار الساقي، بيروت،.2004

2قائمة المراجع باللغة العربية:

1--أنيسة أكحل العيون: الأمن على اختلاف أبعاده الغذائي، البيئي، الإنساني، دون عدد الطبعة، إفريقيا الشرق-المغرب، 2012.

2-محسن عوض، علاء شلبي وآخرون: دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013.

3-سايمون كاني: ترجمة محمد خليل: عدالة تتخطى الحدود نظرية في السياسة العالمية، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2013.

4-فهيل جبار جلبي: ضمانات حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد النزاع، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار القنديل للنشر والتوزيع، الأردن،2014.

5-بومدين احمد بلخثير: حق الحياة البشرية، الطبعة الأولى، دار حزم للطباعة والنشر،2009.

6- نداء صادق الشريفي: تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة استقرائية استنباطية: جهينة للنشر والتوزيع 2007، الأردن.

7- غسان هشام الجندي: الراحة والريحان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن،2014.

8- أيمن محمد البطوش: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2014.

9- إبراهيم الراوي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.

10- عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري: القانون ابن الحياة، جدلية الربط بين التشريع والقانون والحياة، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت-لبنان ،2013.

11-محمد الأمين البشري: الأمن العربي، المقومات والمعوقات، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

12-ألبرت خت شنابل: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008.

13-يوسف محمد الصواني: نظريات في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، الناشر، منتدى المعارف، لبنان .2013

14-جون فريدمان: ترجمة ربيع وهبة: التمكين سياسة التنمية البديلة، الطبعة الأولى، الناشر، المركز القومي للترجمة، القاهرة .2010

15-محسن عوض: علاء شلبي: دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى، الناشر، المنظمة العربية لحقوق الإنسان،.2014

16-نواف حامد قطيش، الأمن الوطني، الأزمات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن .2011

www.manaraa.com

17-اليأس أبو جودة: الأمن البشري وسيادة الدول، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

18-باسل البستاني: جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة، منابع التكوين وموانع التمكين، الطبعة الأولى: مركز دراسات الوحدة العربية، الرياض،2009.

19-علي عباس مراد: المجتمع المدني والديمقراطية، الطبعة الأولى: دار زهران للنشر والتوزيع،2011، الأردن.

20-جون فريدمان: ترجمة ربيع وهبة: التمكين سياسة التنمية البديلة، الطبعة الأولى: المركز القومي للترجمة، القاهرة،2010.

21-يوسف محمد الصواني: نظريات في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى: دار منتدى المعارف، لبنان، 2013.

22-عزيزة عبده: الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،
2014.

23-معتز عبد الحميد: الإرهاب وتجديد الفكر الأمني، الطبعة الأولى: دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2014.

24-فيصل بن معيض أل سمير: استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، الطبعة الأولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن 2014.

25-سلام الربضي: المقاربات والمتغيرات العالمية، عصر الدولة وعصر السوق، الطبعة الأولى: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2009.

26-جون فريدمان: ترجمة ربيع وهبة: التمكين سياسة التنمية البديلة، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2010،.

27-محسن عوض: علاء شلبي: دليل التمكين القانوني للفقراء، الطبعة الأولى المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2014،

***المجلات:**

1-أدرى صفية، إشراف صالح زياني: دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني و، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-السنة الجامعية: 2011-2012

***الرسائل:**

2-خولة محي الدين اليازجي، امل اليازجي، الأمن الإنساني وأبعاده في قانون الدولة العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 28 العدد 2 ،2012.

المراجع باللغة الاجنبية:

1-Richard A.Mathew ; jon Barnett ; Global environnemental change and humansecurity ;printed and bound in the united states of america ; 2010 .

2-Caroline Thomas: Global governance; devlopement and humansecurity; first published; by PlutoPress and Arawak publication; London 2000.

3- Daniel lochak : les droits de l'homme édition 2002 Paris

المواقع الالكترونية:

1- برقوق امحند: الأمن الإنساني ومفارقات العولمة.www.hurriah.com/index.php/2012-10-10-21-26-48.html

2-خديجة عرفة: مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، شبكة إمارات نيوز-قسم الدراسات. http://www.emacs.com/content.asp?contentId=2630

3. محمد احمد عاي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان،قسم العلوم السياسية ،جامعة أسيوط https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf

www.manaraa.com